

Distr.  
GENERAL

E/1998/81  
1 July 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨

نيويورك، ٦ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء

### استغلال عائد التنمية

#### تقرير الأمين العام

#### المحتويات

الصفحة	المقرات	
٣	٧- ١	أولا - مقدمة .....
٤	١٥- ٨	ثانيا - إقامة الشبكات من أجل التنمية .....
٦	٤٤-١٦	ثالثا - المقترحات .....
		ألف - تعزيز التجارة الإلكترونية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) .....
٦	١٨-١٦	باء - بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) .....
٨	١٩-٢١	جيم - توسيع سبل وصول البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواقل من أجل التواصل في مجال المعلومات والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) .....
١٠	٢٢-٢٤	دال - نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات) .....
١١	٢٥-٢٨	

الصفحة	المقررات
١٢	هـ - بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان النامية (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) ٢٩-٣٢
١٤	واو - مركز التنمية على الخط (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) ٣٣-٣٦
١٥	زاي - شبكة بحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) ٣٧-٤٠
١٦	حاء - الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) ٤١-٤٤
١٩	المرفق - الاحتياجات من الموارد حسب المشروع

### أولا - مقدمة

١ - يتضمن التقرير الحالي مقترحات للاستفادة من عائد التنمية بعد إنشاء حساب التنمية، في ضوء ما وردت مناقشته في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950؛ انظر على وجه الخصوص الإجراءات ٢١ و ٢٢) وما جاء على نحو أكثر تفصيلا في إضافة ذلك التقرير المعنونة "إيجاد عائد للتنمية" (A/51/950/Add.5).

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من قرارها ٢٢٥/٥٢ المعنون "حساب التنمية"، إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن الاستفادة مما يتاح من أموال وذلك في إطار باب جديد برقم ٣٤ في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على أن تقدم في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

٣ - ووفقا لذلك القرار، أعد التقرير الحالي ويقدم للنظر فيه. ويتضمن التقرير مقترحات أعدت في إطار تخصيص مبلغ ١٣,٠٦٥ مليون دولار لتعظيم أثر لتلك المقترحات، التي تستند إلى الأولويات والبرامج الفرعية ذات الصلة التي تقرر في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ كما أنها تساهم في تحقيقها.

٤ - والمدير البرنامجي لحساب التنمية هو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو الذي يدعو إلى انعقاد اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تتألف من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، واللجان الإقليمية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعاهد التدريب/البحث. وتقوم اللجنة التنفيذية، في جملة أمور، بالعمل على تعزيز تجانس السياسات وتحقيق فعالية التكاليف في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهدافها الرئيسية العمل على تحقيق الحد الأقصى من فعالية البرامج وتخفيض التكاليف الإدارية إلى أدنى حد. وقد أعربت اللجنة التنفيذية، في بيانها لأهدافها، عن الحاجة إلى تيسير المشاركة بصورة أكثر فعالية من جانب البلدان النامية في العمليات العالمية، وإلى تحقيق توازن أفضل بين الأبعاد العالمية والإقليمية للتنمية من حيث التحليل وتحديد المعايير والمساعدة التقنية. وقد وضعت المقترحات الحالية فرادى الكيانات التي تتألف منها اللجنة التنفيذية، في سياق تلك الأهداف العريضة، وكذلك على ضوء تقرير الأمين العام عن استغلال حساب التنمية (A/52/848). وستقع على تلك الكيانات أيضا مسؤولية تنفيذها.

٥ - وتشدد "خطة للتنمية" على دور منظومة الأمم المتحدة في تنشيط التنمية. وفي هذا العالم الذي أصبحت فيه العولمة والتحرر والترابط ملامح رئيسية للاقتصاد العالمي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإجراءات الوطنية والدولية من أجل زيادة منافع عملية العولمة وتلافي خطر تهيمش البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان

نمو، في الاقتصاد العالمي. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن أهم تحد يواجهها هو تحقيق التنمية، وهو ما يتطلب، في جملة أمور، النمو الاقتصادي وتهيئة الأحوال الخارجية المواتية. وهذا هو الإطار الأوسع للمقترحات الواردة في التقرير الحالي.

٦ - وتدور التوصيات بشأن استغلال مخصصات عائد التنمية في فترة السنتين ١٩٩٨/١٩٩٩ حول مفهوم إقامة الشبكات من أجل التنمية. وهذا المفهوم ينصب بصورة رئيسية على الطريقة التي تستطيع بها الأمم المتحدة تيسير ومساعدة مشاركة البلدان النامية في الشبكات العالمية والإقليمية للمعلومات.

٧ - ويتناول الفرع ثانيا الوارد أدناه المفهوم العام لإقامة الشبكات من أجل التنمية، فيما يتضمن الفرع ثالثا عددا من المقترحات المحددة التي وضعها ووافق عليها أعضاء اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي مطروحة من أجل التمويل من حساب التنمية.

#### ثانيا - إقامة الشبكات من أجل التنمية

٨ - الأساس المنطقي لهذا النهج هو أن المشاركة التامة والفعالة في الشبكة العالمية الجديدة للمعلومات أصبحت أمرا تتزايد أهميته الأساسية بالنسبة لكل بلد لكي يستفيد من عملية العولمة وينجو من التهميش. فتكنولوجيا المعلومات جعلت التجارة والأعمال المصرفية والترفيه والخدمات وخطوط التجميع والتعليم والرعاية الصحية مختلفة اختلافا أساسيا عما كانت عليه قبل عقد واحد مضى. وتكنولوجيا المعلومات اليوم تتجاوز كثيرا مجرد الاتصال عبر وسائط الإعلام، حيث تتيح إمكانات للتغيير وآفاقا جديدة للتنمية. كما أن تكنولوجيا المعلومات تتيح النشر السريع للأفكار والقيم والعمليات، وهي بذلك مكملة للتعليم والعلوم والرعاية الصحية والثقافة.

٩ - وقد أعادت لجنة التنمية الاجتماعية في الآونة الأخيرة تأكيد هذا النهج في قرارها ١/٣٦، الذي تضمن نتائج متفقا عليها للاهتمام بها ومتابعتها من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث أشارت اللجنة، في جملة أمور، إلى أن المعلومات ليست مجرد سلعة، فالوصول إلى المعلومات له أهمية جوهرية للمشاركة التامة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الاقتصاد العالمي. وينبغي أن توضع السياسات في مجال إنتاج المعلومات ونشرها واستعمالها مستهدفة لتشجيع اتباع نهج جديدة وفعالة التكاليف تشمل الجميع وتقوم على المشاركة. وتلافيا لاتساع الشقة بين أثرياء المعلومات وفقراء المعلومات، لا سيما الشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يجب وضع استراتيجيات لتحديد الأولويات وتشجيع الاستثمارات الوافية بالغرض، بما في ذلك التمكن من الوصول إلى التكنولوجيا من أجل تحقيق تكافؤ الفرص للجميع. وفي هذا السياق، يجب اتخاذ تدابير لتشجيع تمكن البلدان النامية من الوصول إلى الدروب السريعة والجديدة للمعلومات.

١٠ - وما برحت تدفقات المعلومات - وبالتالي تكنولوجيا المعلومات - تشكل محركا رئيسيا لعملية العولمة. على أن بلدانا نامية كثيرة لا تزال تقف في هامش الاقتصاد العالمي، وسوف تتعذر عليها المشاركة فيه بصورة إيجابية ما لم تعزز بدرجة كبيرة قدرتها على الاتصال بالشبكات الدولية الكبرى للمعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن احتياجات البلدان النامية من البيانات في مجال إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك رصد وتنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية، فضلا عن الاحتياجات المنبثقة من المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة التي انعقدت في الآونة الأخيرة، احتياجات كبيرة بصورة غير عادية.

١١ - ويمثل توفير تكنولوجيا المعلومات حلا منخفض التكلفة لإدماج البلدان النامية بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي، حيث يؤدي تقديم المعلومات في الوقت المناسب دورا حيويا. وتكنولوجيا المعلومات تساهم في تحسين إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وهي تهيئ الظروف المناسبة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات داخل البلدان النامية وفيما بينها، وكذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والمتابعة الفعالة على الصعيد الوطني للمؤتمرات العالمية الأخيرة التي عقدتها الأمم المتحدة تحتاج إلى توفر القدرات المؤسسية اللازمة لإدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار في مجال التنمية. ومن شأن تحسين التمكن من الوصول إلى التكنولوجيا العصرية للمعلومات أن يسهّل مثل هذا الإدماج.

١٢ - وتكنولوجيا المعلومات تهيئ المسرح لإقامة الشبكات التي أصبحت الحاجة إليها تتزايد باستمرار، لا بين صفوف صانعي السياسة في البلدان النامية فحسب، وإنما أيضا لدى معاهد البحوث في تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فمن شأن تكنولوجيا المعلومات أن تتيح إمكانية أن تشمل تلك الشبكات إقامة حلقات وصل مع العالم في مجموعه، بما في ذلك ما يتوفر لدى الأمم المتحدة من قدرات لتحليل السياسات ومن معاهد للبحث.

١٣ - ويجب أن يكون لإقامة الشبكات فيما بين الخبراء غرض واضح. ويمكن الاسترشاد في هذا الشأن بالتوصيات العديدة التي أصدرتها دورة مؤتمرات الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء القدرات. والجهود التي يجري بذلها على الصعيد الوطني وتلقى الدعم من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، ضمن جهات أخرى، يمكن تعزيزها بواسطة ترتيبات أكثر فعالية لتبادل المعارف والخبرات والأفكار فيما بين البلدان.

١٤ - ولقد نوه الأمين العام في مقترحاته الخاصة بالإصلاح إلى أنه يعتزم زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي أن يكون من العوامل الهامة في بلوغ هذا الهدف التركيز على استغلال عائد التنمية في تكنولوجيا المعلومات وفي إقامة الشبكات من أجل التنمية.

١٥ - ويرد أدناه بيان المقترحات الثمانية الحالية.

### ثالثا - المقترحات

#### ألف - تعزيز التجارة الإلكترونية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

##### الأهداف

١٦ - الأهداف المقترحة هي زيادة وعي صانعي القرار والمفاوضين من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بشأن طبيعة التجارة الإلكترونية والمسائل المتصلة بها، ومساعدتهم على إزالة بعض العقبات التي تعترض المشاركة في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك اكتساب القدرة على الوصول إلى الشبكات والموارد والتكنولوجيا الفعلية.

##### التبرير

١٧ - التجارة الإلكترونية تجتذب الاهتمام في المناقشات المتعددة الأطراف وذلك لما يمكن أن تنطوي عليه من أثر على التجارة الدولية والتنمية. وهي تتيح فرصا ممتازة للتجارة بتكاليف أقل بفضل إلغاء الوساطة وبفضل المشاركة في الأسواق العالمية. ولم يتم حاليا تحديد تلك الفرص والاستفادة منها بصورة تامة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بسبب فجوات المعلومات وارتفاع التكاليف وانعدام الدعم الخارجي في المراحل الأولية. وبوسع الأمم المتحدة أن تقوم بدور مساعد في هذا الشأن بتوفير المعلومات والمعدات والقدرات على إقامة الشبكات عن طريق تعزيز الشبكة العالمية للمراكز التجارية التي يقوم بتشغيلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

##### الأنشطة المقترحة

١٨ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) وضع وتطوير خطط لتبادل المعلومات وتحليل السياسات، لا سيما للمسؤولين الحكوميين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بشأن '١' أثر المقترحات الحالية المطروحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة الدولية وغيرهما من الهيئات بشأن وضع إطار عالمي للتجارة الإلكترونية و '٢' طابع ما يمكن تقريره من التزامات/ معايير يتفق عليها دوليا في مجال تسهيل التبادل التجاري والتجارة الإلكترونية فيما يتعلق بالسياسات الحكومية والآثار التي تترتب عليها بالنسبة لمختلف القطاعات المهمة بالمسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية؛

(ب) إجراء تحليلات لآثار المعتمد دوليا من معايير الوثائق والممارسات التجارية في مجال التجارة الإلكترونية (على صعيد الحكومة وصعيد الصناعة) على الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ج) عقد اجتماعين لخبراء رفيعي المستوى لمناقشة نتائج وتوصيات الدراسات المذكورة أعلاه؛

(د) تقديم مساعدة الخبراء ومشورتهم للحكومات بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بتسهيل التجارة والتجارة الإلكترونية؛

(هـ) عقد مؤتمري مائدة مستديرة بشأن التجارة الإلكترونية، يضمنان الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

(و) تطوير أدوات من البرامج الحاسوبية المتخصصة (من قبيل نظام إدارة قواعد البيانات لفرص التجارة الإلكترونية تستقى بياناته من الشبكة العالمية للمراكز التجارية، وبرامج حاسوبية للمكاتب "الخالية من المعاملات الورقية" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقل رسائل تلك المؤسسات بطريقة حصينة) ونشرها عن طريق الشبكة العالمية للمواقع التجارية وموقع هذه الشبكة العالمية (GTPNet) على الإنترنت؛

(ز) إعداد دورات دراسية تدريبية يستعان فيها بالحاسوب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بشأن '١' ممارسات التصدير والاستيراد في عصر التجارة الإلكترونية و '٢' المدفوعات الدولية في مجال التجارة الإلكترونية و '٣' إرسال البضائع والتجارة الإلكترونية و '٤' التسويق الدولي مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام شبكة الإنترنت؛

(ح) تنظيم مقرر دراسي لتدريب المدربين (انظر أعلاه) لمشاركين من ١٠ بلدان تجريبية؛

(ط) تقديم المشورة للمراكز التجارية بشأن إنشاء وتسويق خدمات للتجارة الإلكترونية لعملائها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(ي) تعزيز موقع الشبكة العالمية للمراكز التجارية (GTPNet) بواسطة التصميم الجذاب، وتزويدها بالمعلومات الهامة واستحداث أبواب قائمة على الحوار لتحسين الاتصال بالعملاء؛

(ك) نشر وتوزيع معلومات عن التجارة الإلكترونية، مع الاهتمام بالمسائل ذات الأهمية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

باء - بناء القدرات في مجال تحليل السياسات  
الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق  
إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الأهداف

١٩ - الأهداف المقترحة هي تعزيز تنمية الخبرات المتعلقة بأفريقيا من خلال بناء العلاقات المهنية وشبكات الدعم مع مراكز البحوث والخبراء الأفراد وفيما بينهم، سواء داخل أفريقيا أو خارجها، بغية دعم المهارات التحليلية والتطبيقية من أجل تعزيز صنع السياسات. وفي إطار تنفيذ الاقتراح، فلسوف تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة رئيسية بدور عنصر التسهيل والحفز. ومن المتوخى أن تضيد الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء الشبكة المذكورة من التواصل الشبكي الفعال في مجال تنمية الخبرات المتعلقة بأفريقيا. كما ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها دار مقاصة لأفضل الممارسات ومصدرا للمعلومات عن التنمية الأفريقية.

التبرير

٢٠ - بالإضافة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تتحمل المسؤولية عن إسداء المشورة للحكومات بشأن القضايا الملحة في مجال السياسات الوطنية والإقليمية، فإن ثمة مؤسسات وباحثين مستقلين داخل أفريقيا وخارجها يضطلعون بدورهم بأنشطة بحثية تتصل بالبيئة السياسية الأفريقية. ومن شأن الربط بين هذه المؤسسات وتقديم نتائج تحليلها للسياسات بصورة أكثر مباشرة إلى صانعي القرارات، أن يشكل قيمة مضافة إلى أثر السياسات الناجمة عن أعمالها في القارة مع تعزيز هذا الأثر. كما سيؤدي الاقتراح إلى تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاستفادة من شبكة الخبرات المنتسبة إليها بطريقة فعالة من حيث التكاليف من أجل تجميع الكفاءات الأساسية لصالح المنطقة ولكي يتاح للدول الأعضاء المشورة ذات الصلة في الوقت المناسب. وعندما تعمل الشبكات وباحثو السياسات المنتسبون إليها كفريق واحد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فلسوف يكون من صالحهم حينئذ أن ينجم عن أعمالهم في مجال السياسات أثر أكثر مباشرة على صعيد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الأنشطة المقترحة

٢١ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) إجراء دراسات عن القضايا العامة في مجال السياسات الوطنية ومن ذلك مثلا نظم التجارة والتبادل وسياسات التكيف الهيكلي وسياسات دعم القطاع الخاص؛

(ب) الاضطلاع بتحليل للمشاكل دون الإقليمية مثل التكامل الاقتصادي، ومسائل النقل والتوحيد القياسي وإدارة المياه والموارد الطبيعية؛



(ج) إجراء دراسات عن القضايا المثارة على صعيد القارة الأفريقية بأسرها وعن القضايا التي تواجهها القارة في مواجهة بقية العالم مثل مواضيع البيئة العالمية والتجارة الدولية والترتيبات النقدية ومفاوضات الديون الخارجية؛

(د) دعم الهياكل الأساسية للاتصالات من خلال التواصل الإلكتروني مع المؤسسات الشبكية المستهدفة؛

(هـ) إنشاء منتدى للشركاء في الشبكات ليصبح انعقاده فعالية سنوية؛

(و) إنشاء برنامج للعلماء الزائرين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لزيادة حشد المهنيين الذين يتمتعون بالخبرة في مجال تحليل وعمليات السياسات؛

(ز) إنشاء برنامج للبعثات التدريبية الداخلية لشباب المهنيين الأفارقة من أجل اطلاعهم على عمليات البحوث والسياسات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي الشبكات والدول الأعضاء ومساهماتهم فيها، مع إعداد هؤلاء الشباب لإمكانية إسناد أعمال مهنية لهم لدى منظمات الشبكة وحكومات الدول الأعضاء؛

(ح) تنفيذ عملية تبادل للموظفين بين مؤسسات البحوث من أجل تجميع الخبرات وصولاً إلى استخدامها الأمثل في المنطقة؛

(ط) بناء وتقاسم قواعد بيانات مشتركة في الشبكات من أجل زيادة إتاحتها وترقية نوعيتها وتوفير سبل الوصول إلى المدخلات البحثية الأساسية؛

(ي) بناء خبرات منهجية بحثية في الشبكات وقدرة خاصة في مجال الاستثمار لصالح بحوث السياسات الرفيعة مستقبلاً؛

(ك) تخطيط وتنفيذ تعبئة الموارد وغير ذلك من الأنشطة اللازمة لتأمين استدامة برامج الشبكة فيما يتجاوز مرحلة المشروع؛

(ل) إقامة هياكل أساسية مكرسة لتنفيذ المشاريع وإدارتها ورصدها والإفادة عنها، وخاصة لدعم اللجنة التوجيهية للبحوث المشتركة المقترح أن توجه الجوانب المهنية من المشروع.

جيم - توسيع سبل وصول البلدان النامية وبلدان الاقتصادات  
المارة بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية  
واللاسلكية بالسواقل من أجل التواصل في مجال المعلومات  
والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الأهداف

٢٢ - الأهداف المقترحة هي تحسين سبل وصول الحكومات إلى المعلومات والبيانات من أجل صنع القرارات للتنمية المستدامة، وتعزيز قدرتها على أن تقوم بدور فعال للنهوض بإدارة الموارد البيئية والطبيعية ضمن أطر التعاون العالمي والإقليمي. ومن شأن تنفيذ الاقتراح أن يفضي إلى تزويد بلدان نامية مختارة وبلدان ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية بمحطات أرضية لنظام مركيور للاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواقل مع ما يرتبط بذلك من قدرة (اختيارية) للشبكة في المناطق المحلية بغية تدعيم قدراتها على الوصول للمعلومات والبيانات وتبادلها في مجالي البيئة والتنمية المستدامة.

التبرير

٢٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظام مركيور للاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواقل بفضل منحة مقدمة من ستة بلدان أوروبية. ويقصد النظام إلى تهيئة قدرة ذات سرعة عالية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواقل من أجل تبادل المعلومات والبيانات البيئية. وتمتلك ١٦ بلدا في الوقت الحالي محطات أرضية عاملة في ظل نظام مركيور. وبالنسبة إلى صانعي القرارات في البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، فإن الافتقار إلى سبل الوصول إلى نظام ذي سرعة عالية للاتصالات السلكية واللاسلكية يشكل عقبة كأداء في الحصول على المعلومات والبيانات المتاحة دوليا. وحتى بالنسبة للبلدان التي تمتلك إمكانية التواصل على شبكة الإنترنت فإن الوصول إلى تلك المعلومات بتكلفة باهظة للغاية يشكل بدوره عائقا خطيرا.

الأنشطة

٢٤ - تقترح الأنشطة التالية:

- (أ) تقديم محطات مركيور أرضية (مواصفات النوع باء) وما يتصل بها من معدات؛
- (ب) تهيئة نظام شبكي محلي على نطاق صغير (اختياري)؛
- (ج) تهيئة سبل التدريب لمديري المحطات الأرضية ولمسؤولي شبكات الحاسوب المرتبطين بهذا النشاط؛
- (د) تقديم خدمات متابعة وصيانة العمليات (جار)؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية لاستخدام نظام مركيور للوصول إلى المعلومات والبيانات البيئية تسهيلا لعمليات التخطيط والإدارة في المجال البيئي (جار):

(و) تقديم الدعم إلى نظام مركيور العالمي (أجهزة الارسال والاستقبال بالساتل).

دال - نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية  
للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم  
المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)

الأهداف

٢٥ - الأهداف المقترحة هي تسهيل العمليات الوطنية للرصد والإدارة لإنتاج وتصنيع واستهلاك الكميات، ومصادرة المواد والتحضيرات المستولى عليها التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية وسلائف كيميائية. ويهدف الاقتراح إلى أن يهيئ للدول الأعضاء نظاما شاملا لدعم جمع وتحليل البيانات وغيرها من جوانب المراقبة الدولية والوطنية للمخدرات، مع العمل على تخفيف العبء عن كاهل الحكومات بالنسبة إلى جمع البيانات يدويا وصيانتها وتبادلها. ويتحقق ذلك من خلال التوسع في نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية لكي يشمل المزيد من البلدان من حيث توزيعه وتركيبه والتدريب عليه في مجال المراقبة الدولية والوطنية للمخدرات، وإضافة وحدات جديدة تغطي جوانب أخرى من خفض الطلب (ومن ذلك مثلا النظام الدولي لتقدير تعاطي المخدرات فضلا عن وحدات تتعلق بخفض الطلب والاتجار غير المشروع بأنشطة معلومات إنفاذ القوانين).

التبرير

٢٦ - ينبغي أن تتم مراقبة وطنية ودولية لعمليات إنتاج وتصنيع وتجارة العقاقير ذات التأثير العقلي والمواد الكيميائية اللازمة لتصنيعها غير المشروع. ويتمثل الغرض من المراقبة في منع تحويل المواد إلى قنوات غير مشروعة، وضمان حصول البلدان على الكميات التي تحتاجها للأغراض الطبية والعلمية وغيرها من الأغراض المشروعة. كما أن رصد وإدارة تحركات المواد الخاضعة للمراقبة عملية معقدة لأنها تشمل شركاء عديدين ويحتاج الأمر إلى تبادل للمعلومات بين الشركات التجارية والإدارات الوطنية لمكافحة المخدرات ومسؤولي الجمارك وأمانة المجلس الدولي لمراقبة المخدرات. وتسهيلا لهذه العملية فقد تم تخصيص نظام محوسب هو نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات وهو متاح من أجل تعزيز إدارة ومراقبة التحركات المشروعة للعقاقير المؤثرة عقليا ولسلائف الكيماويات ولتدعيم سلامة التوقيت في تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي. ويؤدي النظام أساسا إلى تمكين الإدارات الوطنية من تقصي أثر جميع المعاملات الفردية في قاعدة بيانات محوسبة. وهو يتولى إصدار التراخيص للاستيراد والتصدير، كما يتولى عمليات التصديق والإخطارات المسبقة فيما يتعلق بالتجارة الدولية المشروعة. وقد تم تطوير النظام على ثلاث مراحل. فبعد تجميع الاحتياجات من الحكومات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كانت المرحلة الأولى هي التطوير الفعلي وتجربة حزمة البرمجيات الحاسوبية

(١٩٩٦-١٩٩٥). أما المرحلة الثانية فشملت تنفيذ النظام في ٢٥ بلدا (١٩٩٧-١٩٩٨). والمرحلة الثالثة التي يغطيها هذا الاقتراح تشمل تطبيق النظام في عدد أكبر من البلدان وخاصة البلدان النامية فضلا عن المزيد من تطويره فنيا.

#### المدة

٢٧ - تقترح المدة التالية:

١٩٩٨-٢٠٠١.

#### الأنشطة

٢٨ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) التركيب المتعدد لبرمجيات حاسوبية مطورة خصيصا لتعزيز القدرة على تحصيل وتطوير واستخدام المعارف اللازمة لصياغة سياسات المنع والمراقبة على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) إقامة الوسائل اللازمة لتبادل المعلومات ذات البيانات المحمية أمنيا فيما بين الشركاء في مجال المراقبة الدولية للمخدرات (مثل السلطات الصحية الوطنية، وسلطات إنفاذ القانون الوطنية ومجالس مكافحة المخدرات والهيئات الإقليمية .. إلخ) بما يضمن الاتباع الكامل لأنظمة السيادة الوطنية والأنظمة المحلية في حماية البيانات؛

(ج) العمل، من خلال التكنولوجيا المتقدمة على تعزيز تبادل المعلومات بصورة ميسرة واقتصادية، واتباع سبل التعاون الدولي والوطني والتعمق في منهجيات ومعايير جمع المعلومات بغرض توسيع التطبيق على مستوى العالم كله.

هاء - بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل

البلدان النامية (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)

#### الأهداف

٢٩ - الأهداف المقترحة هي تعزيز قدرة اللجان والآليات الوطنية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، على جمع وتحليل واستخدام المعارف والمعلومات والخبرات من أجل عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل والعناصر المتصلة بالنواحي الحضرية والفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١. وسوف يتحقق هذا من خلال قدرة معززة للفئات الرئيسية من العناصر الفاعلة على جمع وتحليل وتبادل وتطبيق البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية، على أساس أن تلك وسيلة موضوعية لرصد الاتجاهات والظروف السائدة وتحديد الأولويات وتقييم أثر السياسات والممارسات (بمعنى تحديد أفضل الممارسات كوسيلة للتعليم من المبادرات الناجحة في تحسين البيئة المعيشية وتقييم الآثار المترتبة

من أجل تغيير السياسات المتبعة مع تحديد السياسات الرشيدة وخاصة أبرز نماذج تشريعات التمكين دعماً للتنمية الحضرية واللامركزية/أساليب الحكم والإسكان).

#### التبرير

٣٠ - تنفيذ جدول أعمال الموئل هو أساساً مسؤولية الحكومات. وإن كان التعاون الدولي يؤدي دوراً مسانداً في هذه العملية وخاصة من خلال إنشاء الشبكات وبناء القدرات وتبادل ونشر المعلومات. ويدعو جدول أعمال الموئل الحكومات إلى تعزيز و/أو إنشاء اللجان الوطنية المشاركة والواسعة القاعدة. ولقد أنشأ الكثير من البلدان بالفعل آليات مؤسسية لتنفيذ ومتابعة جدول أعمال الموئل. وبالنسبة إلى بعض هذه البلدان، تتمثل الخطوة التالية في العملية في تعيين و/أو إنشاء مرادد حضرية وطنية ومحلية تقوم بجمع وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات والاتجاهات والظروف الراهنة في مجال المستوطنات البشرية كأساس لعمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات.

#### المدة

٣١ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٨-١٩٩٩.

#### الأنشطة

٣٢ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) وضع واختبار المعينات التدريبية والأدوات المنهجية اللازمة لجمع وتحليل وتطبيق المؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات والسياسات الرشيدة من أجل رصد وتنفيذ خطط العمل على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(ب) جمع فئات من المؤشرات المختارة ومن أفضل الممارسات والتشريعات وتحليلها لاستقاء الدروس المستفادة منها؛

(ج) تنظيم أربع حلقات عمل دون إقليمية للتدريب والتحويل: اثنتان في أفريقيا وواحدة في أمريكا اللاتينية وأخرى في آسيا، على أن يسبق حلقات العمل هذه ثلاثة مؤتمرات إقليمية لشبكة الإنترنت من أجل تقييم ومواءمة العرض مع الطلب على الخبرات والتجارب. وسوف تؤدي حلقات العمل إلى تعريض ١٢٠ من ممثلي الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي وكذلك قادة المجتمع المدني والمحلي بالإضافة إلى البرلمانيين والمهنيين الممارسين، إلى استخدام المؤشرات الحضرية فضلاً عن الدروس المستفادة من أفضل الممارسات ونماذج سياسات وتشريعات التمكين؛

(د) تنظيم اجتماع أقاليمي للشركاء من أجل صقل معينات التدريب والأدوات المنهجية بغرض مواصلة استخدام وتطوير الاتصال المباشر وتنفيذ فكرة فصل دراسي يقوم على الاتصال الحاسوبي المباشر

على الخط. ومن شأن هذا الفصل الدراسي تمكين الشركاء واللجان الوطنية من مواصلة الإفادة من المدخلات المنهجية والفنية والمعيارية المتحصلة من أنشطة الرصد والتنفيذ العالمية فضلا عن تبادل الخبرات والتعلم المشترك.

واو - مركز التنمية على الخط (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
بالأمانة العامة للأمم المتحدة)

الأهداف

٣٣ - الأهداف المقترحة هي إنشاء مركز تنمية على الخط يقام على شبكة الإنترنت وهو مركز منخفض الكلفة للاتصال الحاسوبي المباشر لأغراض المعلومات ومناقشة القضايا الإنمائية تدعيما للحوار الواسع النطاق بين بلدان الجنوب بالإضافة إلى تدعيم عنصري المشاركة والتواصل.

التبرير

٣٤ - من شأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا أن يتعزز إلى حد كبير من خلال إنشاء مركز قدرات لتسهيل تبادل المعلومات. والمركز المقترح سوف يوفر تكاليف النقل من خلال إنشاء مرافق ملموسة لصياغة التقارير وغيرها من الوثائق والتفاوض بشأنها بما يفضي إلى عقد حلقات عمل وحلقات دراسية، والحصول على المعلومات المتصلة بخبراء التعاون التقني والخبراء والمؤسسات العاملين في ميدان التنمية عبر شبكة الإنترنت.

المدة

٣٥ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٨-١٩٩٩.

الأنشطة

٣٦ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) إنشاء مركز تنمية على الخط وشبكة مراكز خدمة دون إقليمية؛

(ب) إقامة مرافق للاتصال على الخط لأغراض الاجتماعات والتدريب بالإضافة إلى مكتبة فعلية مزودة بدعم متعدد اللغات؛

(ج) استحداث دليل على الخط قابل للبحث (مثلا باستخدام الاسم أو اللغة أو البلد أو ميدان الاهتمام) لتسهيل الاتصال بالأفراد والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين العاملين في جميع أنحاء العالم بشأن القضايا الإنمائية عن طريق شبكة الإنترنت.

زاي - شبكة بحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون  
الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة)

الأهداف

٣٧ - الأهداف المقترحة هي تعزيز قدرة المحللين الاقتصاديين وصانعي القرارات في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، على تحليل أداء الاقتصاد الكلي والتنبؤ به في تلك البلدان، وتوسيع وتعميق تحليلات السياسة التي تجريها الأمانة العامة للأمم المتحدة في تقارير المعلومات الأساسية المرفوعة إلى المجلس وإلى الجمعية العامة بشأن الاقتصاد العالمي ولا سيما الاقتصادات النامية.

التبرير

٣٨ - يتزايد دور البيئة الاقتصادية الخارجية في البلدان النامية، كما أن قدرة هذه البلدان على مواصلة النمو تتوقف بصورة متزايدة على قدرتها في تحليل الاتجاهات الحالية سواء على مستوى اقتصادها أو مستوى الاقتصاد العالمي، وكذلك على التنبؤ بالتغيرات المحتملة في تلك الاتجاهات من أجل صياغة وتنفيذ تدابير السياسة الملائمة. وكثير من البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، تفتقر إلى المحللين الاقتصاديين المدربين جيداً الذين بإمكانهم تزويد صانعي القرارات في بلادهم بتحليلات وتنبؤات كافية من حيث التفاصيل ومناسبة من حيث التوقيت. ويمكن أن تساعد الأمانة العامة للأمم المتحدة على تقديم مثل هذا التدريب والخبرات من خلال شبكة بحوث دولية في مجال الاقتصاد الكلي تقوم عليها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع "لنك" (LINK). ويهدف المشروع المذكور إلى زيادة مشاركة مؤسسات البحوث في البلدان النامية في مشروع "لنك" نفسه وغيره من الآليات من أجل تحليل السياسات العالمية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالمسائل الناشئة والاتجاهات الأساسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المدة

٣٩ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٩-٢٠٠٠.

الأنشطة المقترحة

٤٠ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) تدريب الباحثين من البلدان النامية على التقنيات المتقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي ولا سيما من خلال ترتيبات الشبكات؛

(ب) النهوض بقواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وتحسين سبل الوصول إلى قواعد البيانات العالمية أمام مؤسساتها البحثية؛

(ج) تعزيز قدرة مؤسسات البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية من خلال تدعيم قدرتها على رصد الاتجاهات الوطنية والدولية في مجال الاقتصاد الكلي؛

(د) تسهيل مشاركة خبراء البلدان النامية في الحلقات الدراسية وحلقات العمل المتصلة بوضع النماذج والتنبؤ في سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك مشروع "لنك" وغيره من الأنشطة الراسخة المتصلة بتحليل السياسات العالمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

حاء - الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة)

#### الأهداف

٤١ - الأنشطة المقترحة هي تدعيم قدرة الآليات الوطنية والمحلية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، على جمع وتحليل واستخدام المعارف والمعلومات والخبرات في مجال وضع السياسات، مع التأكيد على إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وعمليات اتخاذ القرارات، والوصول إلى المعلومات على الصعيد الوطني تعزيزاً لتنفيذ الفصلين ٨ و ٤٨ من جدول أعمال القرن ٢١، بالإضافة إلى إسداء المشورة بشأن تصميم البرامج لرصد التقدم وتقييم فعالية البرامج والمشاريع دعماً لأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فضلاً عن إسداء المشورة بشأن تدعيم الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وكذلك في مجال المرأة والتكنولوجيات الجديدة، وزيادة دور المرأة في القيادة والحياة العامة على النحو الموصى به في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وسوف يتم إحراز ذلك من خلال القدرة المعززة للفئات الرئيسية للعناصر الفاعلة على جمع وتحليل وتبادل واستخدام البيانات والمعلومات، وعلى تحديد الأولويات وتقييم أثر السياسات والممارسات، وما يتم من خلال تبادل أفضل الممارسات كوسيلة للتعليم من المبادرات الناجحة وتقييم الآثار المترتبة بالنسبة لتغير السياسات وتشريعات التمكين. ومثل هذه الإجراءات من شأنها أن تفضي إلى المزيد من تطوير المبادئ التوجيهية والخبرات وأفضل الممارسات في إطار إعداد الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لمثل هذه المبادئ التوجيهية ونشرها وما يتعلق بذلك من المعلومات اللازمة لمساعدة البلدان على تنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها في المؤتمرات العالمية.

#### التبرير

٤٢ - يشكل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين، أولويات الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. كما أن وضع السياسات وإنشاء الشبكات وبناء القدرات وتبادل المعلومات ونشرها أمور لازمة لتنفيذ هذه البرامج. ويدعو جدول أعمال القرن ٢١ الحكومات إلى إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وتحضير البرامج اللازمة لرصد تنفيذها وتحسين المعلومات بالنسبة لصانعي



القرارات وإنشاء المجالس الوطنية للتنمية المستدامة وتعزيز المزيد من مشاركة فئات المجتمع المدني. كما يدعو إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادران عن المؤتمر الحكومات إلى المزيد من تعزيز و/أو إنشاء آليات تشاركية واسعة القاعدة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل التنفيذ والمتابعة استنادا إلى المشاركات مع الحكومات (بما في ذلك الحكومات المحلية) وكذلك المنظمات غير الحكومية وجماعات المواطنين والمهنيين والقطاع الخاص. أما إعلان ومنهاج عمل بيجين فيحثان الحكومات على إنشاء أو تدعيم الآليات الوطنية الملائمة من أجل النهوض بالمرأة وتوسيع مشاركتها وإدماج تحليل نوع الجنس في السياسات والبرامج. على أن ثمة عددا من البلدان تتطلب المزيد من الدعم في جهودها من أجل الإدماج الكامل لالتزاماتها التي تعهدت بها في تلك المؤتمرات العالمية ضمن عملية اتخاذ القرارات وتحسين نظم المعلومات ذات الصلة من أجل اتخاذ القرار.

#### المدة

٤٣ - تقترح المدة التالية: ١٩٩٨-١٩٩٩.

#### الأنشطة

٤٤ - تقترح الأنشطة التالية:

(أ) تنظيم ما يصل إلى عشرة اجتماعات استشارية إقليمية لتبادل التجارب والمعلومات الوطنية بشأن وضع واستخدام النهج/الاستراتيجيات الوطنية والتجارب الوطنية تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(ب) تقديم خدمة الدعم الاستشاري لمساعدة أقل البلدان نموا عند الطلب، على إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ج) مواصلة الدعم والتنمية المنهجية للقائمة الأساسية من مؤشرات التنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع بلدان الاختبار الـ ٢٢ وبناء القدرات في تلك البلدان من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج المؤشرات؛

(د) تنظيم وتسيير حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية دعما لجهود بناء القدرات بشأن مؤشرات التنمية المستدامة وخاصة لمساعدة البلدان على إدماج نظم وتقنيات المعلومات الحديثة ضمن عمليات صنع القرارات على الصعيد الوطني؛

(هـ) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال مؤشرات التنمية المستدامة من خلال مشاورات الخبراء على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل معالجة القضايا والمشاكل التقنية وتحديد الحلول والتغلب على الاختناقات ومواقع الصعوبات؛

(و) وضع الآليات النموذجية الملائمة للظروف الوطنية والمحلية لتدعيم تصاميم البرامج التشاركية ورصدها وتقييمها؛

(ز) إعداد المبادئ التوجيهية وكتيبات الأدلة التي يستخدمها القائمون على عقد الاجتماعات والمشاركون في الآليات الوطنية والمحلية فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية؛

(ح) إعداد كتيبات الأدلة ومواد المعلومات المتعلقة بتقنيات التقييم الاجتماعي التشاركية؛

(ط) تنظيم ستة من اجتماعات أفرقة الخبراء (يشارك في كل منها ٢٠ عنصراً) لتبادل الخبرات فيما يتعلق بعمليات الرصد والإفادة عن الجهود الوطنية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية وتحديد العقبات التي تحول دون فعالية التنفيذ ثم رصد التقدم المحرز؛

(ي) تنظيم ثلاث حلقات عمل أقاليمية لتدعيم الآليات الوطنية من أجل النهوض بالمرأة وتبادل الخبرات بشأن الجهود اللازمة لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين مع التأكيد على دور المرأة في صنع القرار؛

(ك) تنظيم خمسة مؤتمرات لشبكة الانترنت حول تنفيذ منهاج عمل بيجين لتمكين النساء في المنظمات غير الحكومية وخاصة في البلدان النامية من تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات والمساهمة في استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين المقرر إجراؤهما في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

المرفق

الاحتياجات من الموارد حسب المشروع

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	عنوان المشروع
١ ٩٨٠ ٠٠٠	تعزيز التجارة الالكترونية (الأونكتاد)
٢ ٥٠٠ ٠٠٠	بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا عن طريق إقامة شبكات الخبرة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
٢ ٢١٥ ٠٠٠	توسيع سبل وصول البلدان النامية وبلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية للإفادة من نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية بالسواثل من أجل التواصل في مجال المعلومات والبيانات البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
١ ١٠٠ ٠٠٠	نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للمخدرات (برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات)
٩٤٥ ٠٠٠	بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان نموا (الموئل)
٥١٠ ٠٠٠	مركز التنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر على الخط (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٧٢٥ ٠٠٠	شبكة البحوث لتحليل السياسات العالمية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
٢ ٣٣٠ ٠٠٠	الأنشطة اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية وإعلان ومنهاج عمل بيجين (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)
١٢ ٣٠٥ ٠٠٠	المجموع

— — — — —